

بيان للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني دمشق، 1995/12/7* [مقتطفات]

[...] عقدت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات استثنائية وقفت خلالها أمام التطورات الراهنة، واستحقاقات تطبيق اتفاقية طابا . واشنطن التي وقعت بتاريخ 1995/9/28 ممثلة بعملية إعادة انتشار قوات الاحتلال في الضفة الفلسطينية وانتخابات مجلس الحكم الإداري الذاتي والمستندة إلى ما سبقها من اتفاقات خاصة بإعلان المبادئ بشأن الحكم الإداري المحدود الذي وقع بتاريخ 1993/9/13 [...] .

وبعد أن أخذت عملية الحوار مداها الكامل فإن اللجنة المركزية للجبهة الشعبية تعلن لعموم جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي الشتات، بأنها ستخوض معركة مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الإداري الذاتي ورئيس السلطة المزمع إجراؤها في كانون الأول [ديسمبر] 1996، وموقفها هذا هو التعبير الحر والديمقراطي عن حالة الجدل التي شهدتها، والتي تستند إلى تحليل عميق للمرحلة وللواقع الراهن، حيث رأت اللجنة المركزية أن الانتخابات المشار لها تأتي في سياق سياسي يستهدف تشريع الاتفاقات التي وقعت مع الاحتلال في الوقت الذي تفتقد فيه هذه العملية الانتخابية أهم مرتكز من مرتكزاتها الديمقراطية وهو المرتكز السياسي الوطني، من خلال ربطها بإطار ومرجعية اتفاقات أوسلو . طابا، بما تعنيه من ضرب لحقوق الشعب الفلسطيني ممثلة بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس . كما أنها تأتي تحت سيادة وإشراف الاحتلال وإعطائه الحق الكامل بالتدخل في قوائم المرشحين والناخبين والتحكم بالدعاية الانتخابية، وتمهد لتبديد قضية القدس وتكريس المستوطنات، وتأجيل قضية مدينة الخليل، والقفز عن معاناة آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين .

إن العملية الانتخابية، وبحكم القيود والشروط والقوانين التي تحكمها، لا يمكن النظر إليها إلا باعتبارها حلقة في سلسلة المشروع التصفوي، فهي من حيث التوقيت والهيئات التي ستبثق عنها (مجلس فلسطيني، أو رئيس) محكومة سلفاً بشرط تنفيذ الاتفاقات التصفوية وتعديل (والغاء) الميثاق الوطني الفلسطيني تمهيداً لضرب وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وشطب برنامج الوطني التحرري الموحد لعموم أبناء الشعب الفلسطيني وهي أيضاً تمثل عملية قفز منظمة وخطيرة لأقصى الدرجات عن حق العودة الذي يمس مصير أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني في الشتات .

كل هذا مرتبط بعملية التمهيد لمفاوضات الحل النهائي التي تستهدف تدمير أهم ركائز القضية الفلسطينية ممثلة (بحق العودة . وتقرير المصير . والدولة . القدس . السيادة الوطنية الكاملة على الأرض والمياه والحدود) .

إن اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية إضافة لكل ما تقدم ترى بأن الانتخابات المحددة تفتقد لشروط الحد الأدنى من الديمقراطية الداخلية بحكم التزامها بقانون الانتخابات الذي جرت صياغته على يد سلطة الحكم الإداري وبما ينسجم مع مواد الاتفاقات المبرمة مع الاحتلال (طابا . واشنطن) وبالقفز عن واقع الحركة السياسية والشعبية الفلسطينية وما راكمته من خبرات وإنجازات عبر تاريخها النضالي الطويل .

[.....]

* "الهدف" (دمشق)، العدد 1230، 1995/12/24 .

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx